

بيئة الإستثمار في المملكة الواقع والتحديات

لاشك أن المملكة العربية السعودية تتمتع بالعديد من المزايا الاقتصادية و السياسية ابتداء من:

1. استقرار البيئة الاقتصادية و
2. ثبات صرف العملة ،
3. سياسة الانفتاح وما لدى المملكة من اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف
4. قاعدة النفط و الغاز ،
5. انخفاض مستويات الجريمة ،
6. نظام مالي متين
7. الكثير من الجوانب الأخرى.

الا انه خـ□ لال العقدين الماضيين برزت مجموعة من الاختلالات الهيكلية في بيئة الاستثمار في المملكة ، تمثلت في التالي:

1. تدني كفاءة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تباطؤ تأثيره في تحقيق عملية التحول الهيكلي و تنوع النشاطات الاقتصادية.
2. محدودية قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
3. القصور في البنية التحتية مقارنة بدول مماثلة.
4. استمرار عجوزات الموازنة العامة خلال أكثر من خمس عشرة سنة مع وصول مستوى الدين العام إلى قرابة (96%) من إجمالي الناتج المحلي.
5. تقلبات التجارة الخارجية و استمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عام 1983 إلى 1999م.
6. التحولات السكانية التي ساهمت مع عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق□ العمل ، ضمن عوامل أخرى ، في تدني مشاركة القوة العاملة المحلية في سوق العمل.

□ وفيما يخص الاستثمار و النمو الاقتصادي تشير الدلائل إلى استمرار تدني حصة الاستثمار الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي من (28%) في بداية الثمانينات إلى نحو (18.4%) في عام 2001م

□ أظهرت المملكة تقدماً بالغ البطء في تنويع هيكلها الاقتصادي ، إذ لم تتجاوز حصة القطاع التصنيعي (10%) من إجمالي الناتج المحلي.

أنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي

□ وصل المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي في المملكة (6.4) مليار دولار في الفترة من 1984 و حتى عام 2000م ، بينما بلغ حجمه (75) مليار دولار في سنغافورة خلال الفترة نفسها

□ من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي ، قامت الدولة بإقرار نظام جديد تضمن الكثير من الميزات مثل جواز حصول المستثمر على أكثر من ترخيص ، وكذلك جواز أن تكون الاستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ، و تملك العقار و كفالة موظفيه غير السعوديين إلى جانب خفض الضرائب إلى (25%).

□ المملكة. و تشير الأرقام إلى تدني الإنفاق الحكومي على تجهيزات البنية الأساسية ، إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي الإنفاق (1.2%) من إجمالي موازنة الدولة في عام 2000م

□ حيث وصلت نسبة الإدخار إلى الناتج المحلي (16.4%) وهي أقل بكثير من مستوياتها في ماليزيا و كوريا الجنوبية ، التي بلغت نحو (38.7%) و (33.1%) على التوالي

□ يعزى تدني مشاركة السعوديين في القوة العاملة ضمن عوامل أخرى إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل

□ وبينما ينظر بعض البيروقراطيين إلى العوائق الإدارية على أنها غير مهمة ، إلا أن الوقت والموارد التي تستهلكها هذه العوائق ، والذي كان بالإمكان الاستفادة منها في تحقيق أهداف أكثر إنتاجية ، يجعلها مكلفة و ذات أثر سلبي على معدلات التنمية الاقتصادية. و الوقوف على واقع العوائق البيروقراطية التي يعاني منها أصحاب الأعمال ،

الاستبيان مع سوق العمل

تشير نتائج الاستبيان الذي تجاوب المستثمرين معه جيداً ، حيث شاركت فيه (206) منشأة ، إلى التالي:

- إبدى معظم المستثمرين السعوديين (77%) امتعاضهم من عدم استشارتهم من قبل الجهات الحكومية في حالة صدور أنظمة أو قوانين جديدة
- يعتقد (80%) من المستثمرين السعوديين بأن تكلفته مالتشغيلية قد ارتفعت بسبب الجريمة والسرقه
- ترى الغالبية العظمى من المستثمرين صعوبة في التوقع بالإجراءات و الأحكام القضائية و تأخر صدور اللوائح التنفيذية كأهم المسببات لحلة الضبابية و عدم التناسق في الإجراءات القانونية.

عوائق الاستثمار

1. لوائح ونظم العمالة و
2. التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط هما العائقان الأكثر خطراً و أهمية بين عوائق الاستثمار المتعارف عليها عالمياً.
3. وبلي هذان العائقان في الأهمية و بفاوق ضئيل كلا من:
4. الفساد الإداري ،
5. إجراءات التقاضي و تنفيذ الأحكام القضائية ،
6. التغيير المفاجئ في القوانين ،
7. و فرض رسوم مفاجئة على الترتيب.
8. و قد جاءت في آخر الترتيب كل من لوائح الضرائب ، و اللوائح الخاصة بالسلامة البيئية ، التضخم ،
9. و أخيراً لوائح و نظم النقد الأجنبي التي أعتبرها المستثمرون الأقل أهمية.

□ أما فيما يتعلق بالاختلافات بين عوائق الاستثمار في المملكة وبقية دول العالم ، فقد بين أن هناك ستة من أربعة عشر عائقاً للاستثمار قد صنفت في المملكة على أنها تحظى بدرجة أهمية عالية كعائق استثماري مقارنة بمتوسط الدول النامية أو المتقدمة أو العالم ككل ، وهي:

ستة من أربعة عشر عائقاً للاستثمار قد صنفت في المملكة على أنها تحظى بدرجة أهمية عالية كعائق استثماري

1. لوائح ونظم العمالة (استقدام ن سعودة ، كفالة) التنظيمات و القوانين للدخول في النشاط ،
2. المشاكل المتعلقة بالسوق (إغراق ، ضعف تشجيع تصدير ،...) ،
3. إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية ،
4. التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة ،
5. وأخيراً اللوائح المنظمة للاستيراد و لاتصدير.
6. وتجدر الإشارة على أن لوائح ونظم العمالة التي احتلت المراتب الأولى في الأهمية كعائق للاستثمار في نظر المستثمرين السعوديون في المركز الثاني كعائق خطير و مهم ، لم ينظر لها كعائق من قبل معظم المستثمرين المشاركين في استبيان البنك الدولي في أية دولة في العالم.

هناك ستة عوائق حظيت بدرجة أهمية قليلة كعائق استثماري في المملكة مقارنة بمتوسط العالم و العالم النامي

1. لوائح ونظم الضرائب أو ضرائب مرتفعة ،
2. التضخم ،
3. القصور في البنية التحتية ،

4. السرقة والجريمة ،
5. لوائح ونظم النقد الأجنبي ،
6. وأخيراً التمويل.

نتائج الاستبيان الذي شاركت فيه (206) منشأة

- بلغت نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الحكومة معرقلة لأنشطتهم نحو (41%) تقريباً ،وهي أكثر من مثلتها في الدول المتقدمة والنامية
- تبين أن (75%) من المستثمرين المشاركين في الاستبيان يلجؤون لتجاوز النظام و استخدام طرق غير قانونية لتسيير أعمالهم.
- هناك أقل من نصف إجمالي المستثمرين بالعينة (41%) يؤمنون بوجود مراقبة و محاسبة في النظام الإداري للنظام الإداري للموظفين المقصرين
- يُصرف نحو (30%) من وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية ، وهو يزيد بمقدار (65%) عن نظيره في الدول النامية
- لم ترض الحكومة حتى (50%) من المستثمرين في كل من: خدمة توفير المعلومات ، خدمة الرعاية الصحية ، خدمة الجمارك ، بينما حازت خدمات الطرق و خدمة البريد على رضا أكثر من (50%)
- ولم يحدث تغيير في نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون عدم كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات بصفة عامة خلال العشر سنوات الماضية ، حيث ثبتت عند (53%) .

أهم مؤشرات التصنيف الدولية التي تعنى بتقييم كفاءة البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع دول العالم .

1. بالنظر إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد التراث " Heritage Foundation " ويرتب الدول من تقييم (1) للبلدان المتحررة اقتصادياً إلى (4) للاقتصادات المنغلقة ، فقد حصلت المملكة على درجة (2.95) وترتيب

(68) من بين الدول المصنفة ، مما يعني أنها تتمتع بـ "حرية اقتصادية شبه كاملة".

2. من بين عشرة عوامل يشملها هذا التصنيف كان وضع المملكة الأسوأ في: التجارة الخارجية ، التدخل الحكومي في الاقتصاد ، و المصارف بدرجة (4) لكل منهم. أما من ناحية تدفق الاستثمار الأجنبي ، وكذلك الأنظمة و القوانين فقد حصلت على درجت (3) لكل منهما ، بينما جاءت السياسة النقدية في درجة (1)،

3. أما بالنسبة لمؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية، فقد حصلت المملكة على تصنيف (65.25) من أصل (100). ليأتي ترتيب المملكة في المركز (40) من بين (185) دولة في آخر التصنيف لها خلال السنة الحالية، بينما جاءت قطر والإمارات العربية المتحدة في المركزين (28) و (33) على التوالي

4. ولكن أكثر التصانيف إثارة للقلق، هو تقرير التنمية الصناعية لعام 2003م، الصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، إذ يشير التقرير إلى تراجع مرتبة المملكة من بين (87) دولة من المرتبة (33) في عام 1985م إلى المرتبة (42) لعام 1998م في مؤشر القيمة المضافة للصناعة

□ وبالنسبة لتقرير) أي أم دي (للميزة التنافسية (IMD World Competitiveness) الصادر في عام 2002 م، فقد تم ترتيب المملكة في المركز (26) بالنسبة للبنية التحتية

□ وأما مؤشر " هاريسون مايرز " للمهارات المهنية (Harbison-Mayer's Index for Skills)، فقد حصلت المملكة فيه على درجة (13.45) لتحتل المركز □ (50) مقارنة بكل من الأردن ومصر التي حصلتا على المركزين (38) و (44) على التوالي .

□ وعلى الرغم من أن بعض هذه التصنيفات أشارت إلى الإصلاحات التي إتخذتها المملكة، إلا أنها على إختلاف درجات التصنيفات العامة والإئتمانية، تدل على تدني جاذبية البيئة الإستثمارية في المملكة مقارنة مع الدول الناشئة بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص.

أهم العوائق البيروقراطية

□ أهم العوائق البيروقراطية، والتي تثير حالة من الغموض والضبابية في بيئة الأعمال، يجمع الفصل الرابع، بالإضافة إلى ذلك أهم المعوقات التي وردت في الدراسات التي قامت بها الهيئة العامة للإستثمار بما فيها معوقات الإستثمار النسائي. ولقد تم تقسيم المعوقات إلى أربع فئات:

1. معوقات قانونية وتنظيمية وإدارية، بما فيها تلك المتعلقة بالإستثمار الأجنبي.
2. معوقات إقتصادية، وتشمل تلك المرتبطة بالسياسة الإقتصادية والبنية التحتية وسوق رأس المال.
3. معوقات ثقافية وإجتماعية.
4. معوقات الإستثمار النسائي.

الطرق المقترحة لمعالجة العوائق البيروقراطية

1. فيما يخص المعوقات القانونية والتنظيمية والإدارية، تأتي عدم القدرة على توقع السياسات الحكومية والتغيرات المفاجئة في القوانين، وكذلك عدم التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية مع غياب بعض الأنظمة المهمة مثل عدم وجود نظام إفلاس موحد وعدم وجود نظام لمكافحة الإغراق، كأهم المعوقات وكذلك إنشاء محاكم تجارية مستقلة محكومة بالشريعة

2. مراجعة وتقييم الأنظمة واللوائح المتعددة التي تحكم نظام الإفلاس وغيره، سوف ترفع من مستوى ثقة المستثمرين في كفاءة الحكومة والنظام القضائي الذي بدوره يعزز من بيئة الإستثمار.

3. أن قانون الاستثمار الجديد عاجل الكثير من السلبيات في النظام القديم، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لمعالجة بعض علامات الإستفهام

4. . إن إعادة صياغة منظومة الشروط الإقتصادية الخاصة بتشريعات الإستثمار الأجنبي، مع بعض الحوافز، مثل: خصم مصاريف تدريب العمالة السعودية، ومنح إعفاء كامل الشركات الإستثمارية الموجهة للتصدير، وقيما الدولة بتحديد الدول التي يتم معها عقد إتفاقيات الإزدواج الضريبي، وكذلك مراجعة الأنظمة ذات العلاقة بالإستثمار وإزالة التعارضات بينها وبين نظام الإستثمار مع التركيز على الآلية والإجراءات المتبعة في عملية نزع الملكية والمصادرة، كل هذه الأمور سوف تساهم في جعل البيئة الإستثمارية، أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

5. يعتبر تدني نسبة تنفيذ الخطط الخمسية وضعف بعض الأنشطة الإقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عدم توافر البنية التحتية الأساسية والأراضي المطورة وتدني كفاءة بنية الإتصالات من معوقات الإستثمار

6. يشكل تأخر إنضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وتباطؤ الدولة في مسيرة التخصيص مع إستمرار غياب التنسيق بين خطط وزارة التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات القطاع الخاص من التخصصات إلى جانب أوجه القصور الحالية في نظام البريد مع عدم وجود نظام للمدفوعات التجارية،

7. أصبح الوقت ملحاً لتحديث أنظمة الشركات المساهمة، وكذلك تحديث نظام البنوك وفتح المجال أمام البنوك الإستثمارية الدولية للدخول للسوق السعودية مع تسهيل إجراءات إنشاء شركات منح الإئتمان للأفراد وشركات التقييم المالي

8. يعد الإختلاف في تفسير السلوك الإجتماعي المقبول وآلية الإلتزام به، وكذلك عدم تمكن بعض المرافق السياحية من إستضافة العائلة مجتمعة إلى جانب مشكلة الموسمية في السياحة من المعوقات الأساسية للسياحة في المملكة
9. يشكل عدم وجود إدارات نسائية بالأجهزة الحكومية، وإشتراط الوكيل الشرعي، وبعض القوانين التي تحد من إستثمار المرأة في قطاعات معينة مع عدم إمكانية مقابلة الوفود التجارية الأجنبية من العوائق ذات الأهمية الكبيرة جداً للإستثمار النسائي.

الفرص في قطاع الصناعة التي تتمتع فيها المملكة بمزايا نسبية

- إذا ماتم تطوير البيئة الإستثمارية ، فإن المملكة العربية السعودية تزخر بالفرص الإستثمارية المنتجة والمربحة في قطاعي الصناعة والخدمات. ويمكن تقسيم الفرص في قطاع الصناعة إلى ثلاث فئات:
- كصناعاتي الغاز والبتروكيماويات. وإذا ما تم إلغاء إحتكار القطاع العام لهذه الصناعات، فإنه بالإمكان أن تتحول هذه المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية يستطيع من خلالها القطاع الخاص الدخول في صناعات تصديرية تحقق عوائد كبيرة لإقتصاد المملكة. ورغم الضغوط التنافسية في مشتقات البتروكيماويات، إلا أن المملكة تتمتع بمزايا تكلفة متدنية مع إنخفاض تكاليف النقل إلى الأسواق الأوروبية مقارنة بالدول المنافسة في شرق آسيا أو أمريكا اللاتنية. كما تمتلك المملكة مزايا تنافسية للدخول في الصناعات التي يمثل إستهلاك الطاقة فيها مكوناً رئيسياً في كلفة الإنتاج

الفرص في قطاع الخدمات

- أما بخصوص قطاع الخدمات فإنه يتيح فرصاً كبيرة للمستثمرين السعوديين إذا ما تمت معالجة المعوقات وتحسين بيئة الإستثمار المحلية. وفي حين يشكل قطاع

الخدمات مساهمة ملموسة في الإقتصاد الوطني، إلا أن معظم نشاطاته الحالية تعتبر تقليدية، حيث تشمل خدمات تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم، الخدمات المالية التقليدية، وخدمات النقل التوزيع، ولكن توجد هناك فرص كبيرة في مجال خدمات تقنية المعلومات

□ تتوافر فرص كبيرة جداً في قطاع التأمين

□ لقد إنحصر نشاط القطاع المالي في المملكة العربية السعودية في خدمة البنوك التجارية، إلا أن سوق رأس المال بالمملكة لا يزال يفتقر إلى الكثير من مقومات التطوير بالنظر إلى حجم الإقتصاد السعودي ورؤوس الأموال السعودية الخاصة الضخمة الموظفة في الخارج.

□ فإنه بإمكان المملكة أن تصبح مركزاً مالياً كبيراً على مستوى المنطقة العربية، وأن تضم بنوكاً استثمارية ومتخصصة في مجالات مالية متنوعة مثل إئتمان الصادرات. وغيرها، وأن تقدم خدماتها ليس فقط للسوق المحلية الذي هي في امس الحاجة إلى تمويل المشاريع الكبيرة، ولكن حتى السوق الإقليمية.

□ وفي جانب الخدمات أيضاً، يمثل إنشاء مناطق حرة على إمتداد المناطق الساحلية على البحر الأحمر، وكذلك الخليج العربي، أمثل إستغلال لإمكانات المملكة والفرص المتوافرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويحفز على إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا وتوطين المعارف الفنية وتوفير الحوافز لرفع مستويات القدرات التنافسية للإقتصاد الوطني.

□ كما أن مكانة المملكة الدينية توفر لها قدراً كبيراً من فرص السياحة الدينية والتاريخية، والتي إذا ما تم إستغلالها بشكل جيد، بالإضافة إلى الإكتشافات الأثرية وشواطئها الطويلة فإنها سوف تساهم بشكل كبير في عملية التحول وتنويع مصادر الدخل.

